العلاقات المصرية التونسية (2014–2024)

م.م. منجد محمد فوزي ال غرير
جامعة الموصل/ مركز الدراسات الإقليمية

الملخص:

شهدت العلاقات المصرية–التونسية خلال الفترة (2014–2024) تطورًا ملحوظًا في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، في ظل التحولات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد حرص البلدان على تعزيز علاقاتهما الثنائية من خلال تكثيف الزيارات الرسمية وعقد اجتماعات اللجان المشتركة وآليات التشاور السياسي. كما اتسمت العلاقات بدرجة عالية من التنسيق في القضايا الإقليمية، ولا سيما الأزمة الليبية التي تمثل أحد أهم الملفات المشتركة نظرًا لتداعياتها الأمنية والسياسية على البلدين. وعلى الصعيد الأمني، شهدت العلاقات تعاونًا متزايدًا في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الأمنية، بما يسهم في مواجهة التحديات الأمنية التي تشهدها المنطقة.

الكلمات المفتاحية: مصر، تونس، المجال السياسي، الصعيد الامني القطاع الاقتصادي.

Egyptian-Tunisian relations (2014-2024)

Assist. Lec. Munjid Mohammad Fawzi Al-Ghurair
Regional Studies Center/ University of Mosul

Abstract:

Egyptian-Tunisian relations witnessed remarkable development across various political, diplomatic, and economic spheres during the period 2014–2024, amidst the regional transformations in the Middle East and North Africa. Both countries were keen to strengthen their bilateral ties through increased official visits, joint committee meetings, and political consultation mechanisms.

Relations were also characterized by a high degree of coordination on regional issues, particularly the Libyan crisis, which represents one of the most important shared concerns due to its security and political repercussions for both nations. On the security front, relations saw increased cooperation in combating terrorism and exchanging security information, contributing to addressing the security challenges facing the region.

Keywords: Egypt, Tunisia, political sphere, security sphere, economic sector.

المقدمة:

بعد موجة الثورات العربية بعد عام 2011 والتي عُرفت بالربيع العربي ، برزت كلٌّ من جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية بوصفهما نموذجين مركزيين في مسار التحولات السياسية حيث دخل البلدان مرحلة إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وما رافق ذلك من مراجعات في توجهاتهما الداخلية والخارجية. ومن ثمّ، أصبحت العلاقات المصرية–التونسية خلال المدة (2014–2024) محط اهتمام متزايد، نظراً لما تحمله من دلالات تتعلق بإعادة صياغة العلاقات العربية–العربية في مرحلة ما بعد الاضطرابات السياسية.

اهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول العلاقات المصرية–التونسية خلال مرحلة زمنية اتسمت بتحولات سياسية داخلية وتغيرات إقليمية عميقة أثرت في بنية النظام العربي. من جهة ويسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعلاقات العربية–العربية في مرحلة ما بعد عام 2011.من جهة اخرى

اشكالية البحث : تقوم اشكالية البحث على تساؤلات عدة أهمها :

_كيف تطورت العلاقات المصرية–التونسية خلال الفترة (2014–2024)، وما العوامل الداخلية والإقليمية التي أثرت في مسارها السياسي والاقتصادي والأمني؟

_ما محددات التقارب أو التباعد في العلاقات الثنائية خلال هذه المرحلة؟

_إلى أي مدى أسهمت القضايا الإقليمية، ولا سيما الأزمة الليبية، في تعزيز التنسيق السياسي والأمني بين البلدين؟

_ما أبرز التحديات التي واجهت تطوير العلاقات الثنائية؟

_ما حجم ومستوى التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر وتونس، وهل يعكس الإمكانات المتاحة لدى الطرفين؟

فرضية البحث:

يقوم البحث على عدد من الفرضيات الاتية:

1. _ أن التحولات السياسية الداخلية في كل من مصر وتونس بعد عام 2014 كان لها تأثير مباشر في إعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين.
2. _أن التنسيق بشأن القضايا الإقليمية، خاصة الملف الليبي ومكافحة الإرهاب، شكّل دافعاً رئيساً لتعزيز التعاون الثنائي.
3. _أن محدودية حجم التبادل التجاري تعود إلى عوامل اقتصادية وبيروقراطية، وليس إلى غياب الإرادة السياسية.
4. _أن مستقبل العلاقات المصرية–التونسية مرهون بدرجة الاستقرار الداخلي في البلدين وبطبيعة التوازنات الإقليمية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وبذلك يسعى البحث إلى اختبار مدى صحة هذه الفرضيات من خلال التحليل السياسي والاقتصادي لمسار العلاقات خلال الفترة المحددة.

اهداف البحث:

1. التعرف على محددات السياسة الخارجية لكل من مصر وتونس بعد عام 2014، وأثرها في صياغة العلاقات الثنائية.
2. دراسة طبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، من خلال الزيارات الرسمية والاتفاقيات المشتركة.
3. تحليل مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وقياس مدى توافقه مع الإمكانات المتاحة.
4. تقييم حجم التنسيق الأمني بين البلدين، خاصة في ما يتعلق بالقضايا الإقليمية مثل الأزمة الليبية ومكافحة الإرهاب.
5. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي واجهت تطوير العلاقات الثنائية خلال الفترة المدروسة.

منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج التوثيقي الوصفي في الكتابة دون اغفال الجانب التحليلي بالاعتماد على المصادر (العربية والاجنبية وعلى البيانات الرسمية، الاتفاقيات، التصريحات، والتقارير الاقتصادية).

هيكلية البحث:

قسم البحث إلى مقدمة واربعة مباحث رئيسة وخاتمة اشتملت على أهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث ، اما المباحث فقد استعرض الاول : المحددات المؤثرة في العلاقات المصرية التونسية ، بينما تناول المبحث الثاني العلاقات السياسية والدبلوماسية (2014–2024). في حين ركز المبحث الثالث على العلاقات الاقتصادية والتجارية. اما المبحث الرابع فقد ناقش التعاون الأمني والإقليمي.

المبحث الاول: محددات العلاقات المصرية–التونسية

تتأثر العلاقات المصرية–التونسية بمجموعة من المحددات المتداخلة التي تشكل الإطار الحاكم لمسارها وتطورها، ويمكن تصنيفها إلى محددات داخلية وخارجية،و جغرافية و وسياسية واقتصادية وأمنية، وذلك على النحو الآتي: المحددات الجغرافية والاستراتيجية ،المحددات السياسية (طبيعة النظام السياسي بعد 2014)، المحددات الاقتصادية ، المحددات الإقليمية (الأزمة الليبية، التوازنات العربية)

اولا: المحددات الجغرافية والاستراتيجية للعلاقات المصرية–التونسية (2014–2024)

تُعد المحددات الجغرافية والاستراتيجية من أبرز العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقات بين الدول، إذ تسهم الجغرافيا في رسم أولويات السياسة الخارجية وتحديد مجالات التعاون أو التنافس. وفي إطار العلاقات المصرية–التونسية، يمكن إبراز هذه المحددات على النحو الآتي:

1_: المحددات الجغرافية

تقع مصر في غرب المشرق العربي وتشرف على البحرين المتوسط والأحمر ، وتتحكم في قناة السويس، أحد أهم الممرات البحرية العالمية (السيد, 1998,ص 44-50) وتقع تونس في شمال أفريقيا وتطل على البحر المتوسط، وتشكل بوابة المغرب العربي نحو أوروبا (European, 2019, p6) وهذا الامتداد الجغرافي على المتوسط يمنح البلدين أهمية استراتيجية مشتركة، ويجعل من الأمن البحري والتعاون في قضايا المتوسط محوراً مهماً في علاقتهما الثنائية.

تنتمي مصر إلى دائرة المشرق العربي وأفريقيا (السيد, 1998, ص44-50). تنتمي تونس إلى المغرب العربي والفضاء المتوسطي. هذا التنوع الإقليمي يخلق بعداً تكاملياً في العلاقات، إذ تمثل العلاقات المصرية–التونسية جسراً بين المشرق والمغرب العربيين.

تتأثر مصر مباشرة بتطورات شرق المتوسط وليبيا والسودان. تتأثر تونس بشكل مباشر بالأزمة الليبية نظراً لحدودها المشتركة مع ليبيا. وبالتالي، فإن العامل الليبي شكّل محدداً جغرافياً مهماً في تعزيز التنسيق بين البلدين (International, 2017, p18)

2: المحددات الاستراتيجية : تتمثل المحددات الاستراتيجية من خلال الأمن الإقليمي و المكانة الاقليمية والتوازنات الدولية ، حيث تتقاطع مصالح مصر وتونس في دعم استقرار ليبيا ومنع انتشار الإرهاب والجماعات المسلحة، مما عزز التنسيق السياسي والأمني بينهما خلال الفترة المدروسة.

يشكل الأمن البحري في البحر المتوسط مجالاً حيوياً لمصالح البلدين، سواء فيما يتعلق بحركة التجارة أو أمن الطاقة أو الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي يعزز أهمية التعاون الثنائي.

تسعى مصر إلى الحفاظ المكانة الإقليمية وعلى دورها القيادي في النظام العربي. وتسعى تونس إلى تعزيز حضورها في الدوائر العربية والأفريقية والمتوسطية. ومن ثم فإن التنسيق الثنائي يعزز مكانتهما الإقليمية ويمنحهما وزناً أكبر داخل المنظمات الإقليمية(جامعة الدول العربية, 2020,ص 212)

تؤثر التنافسات الدولية في شرق المتوسط وشمال أفريقيا في توجهات البلدين، مما يدفعهما أحياناً إلى تنسيق مواقفهما للحفاظ على مصالحهما الاستراتيجية.

إن المحددات الجغرافية والاستراتيجية للعلاقات المصرية–التونسية تُظهر وجود عناصر تقارب بنيوي، أهمها الانتماء العربي المشترك، والإطلالة على البحر المتوسط، والتأثر المشترك بالأزمة الليبية. وقد أسهمت هذه العوامل في تشكيل أرضية للتنسيق السياسي والأمني، مع بقاء بعض القيود المرتبطة بالبعد الجغرافي واختلاف الأولويات الإقليمية لكل طرف (Karim , 2017,p 74)

ثانيا_ المحددات السياسية (طبيعة النظام السياسي بعد 2014)

تعد المحددات السياسية أحد أبرز العوامل التي أثرت في مسار العلاقات المصرية–التونسية خلال الفترة 2014–2024، حيث ارتبطت طبيعة هذه العلاقات بشكل مباشر بالتحولات السياسية الداخلية في كلا البلدين، والتي شكلت الأرضية التي تحدد أولويات السياسة الخارجية والتوجهات الثنائية.

بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في يوليو 2013، دخلت مصر مرحلة انتقالية تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ركزت على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

عملت الحكومة على تعزيز مؤسسات الدولة المركزية وتثبيت السلطة التنفيذية، بما أسهم في قدرة مصر على اتخاذ مواقف واضحة وثابتة في السياسة الخارجية. وتحديد أولوياتها حيث ارتكزت السياسة الخارجية المصرية بعد 2014 على الأمن القومي، ومكافحة الإرهاب، واستقرار المنطقة، وضمان حماية الممرات المائية، وهو ما انعكس في تعزيز التعاون مع تونس في ملفات مثل الأزمة الليبية ومكافحة الإرهاب (نافعة, 2018,ص 92)

فـبعد نجاح الثورة التونسية 2011، أفضت الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية، لكن البلاد واجهت تحديات في الاستقرار السياسي نتيجة التعددية الحزبية والتغيرات الوزارية المتكررة.

حرصت تونس على موازنة علاقاتها الخارجية بين الفاعلين الإقليميين والدوليين، مع الحفاظ على استقلالية القرار السياسي، مما شكل عاملاً مؤثراً في طبيعة التنسيق مع مصر (International Crisis Group, 2016,p 5)

اتجهت تونس إلى التعاون مع مصر في قضايا الأمن الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بليبيا، حيث شكل القرب الجغرافي للحدود التونسية مع ليبيا عاملاً مشتركاً لتعزيز التنسيق.

ثالثا_ المحددات الاقتصادية:

تُعد المحددات الاقتصادية من العوامل الرئيسة المؤثرة في طبيعة العلاقات الثنائية بين الدول، إذ يرتبط تطورها بمدى توافر المصالح المشتركة، وحجم التبادل التجاري، والاستثمارات المتبادلة، إضافة إلى البيئة الاقتصادية الداخلية لكل دولة. وفي إطار العلاقات المصرية–

التونسية خلال المدة (2014–2024)، يمكن تحديد أبرز المحددات الاقتصادية على النحو الآتي (World Bank, 2021, p58):

يمثل حجم التجارة البينية مؤشراً أساسياً على قوة العلاقات الاقتصادية. ورغم وجود اتفاقيات تعاون ثنائي، إضافة إلى انتماء البلدين إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن حجم التبادل التجاري ظل محدوداً نسبياً مقارنة بحجم اقتصاد البلدين وإمكاناتهما. ويرجع ذلك إلى: ضعف التنسيق اللوجستي وخطوط النقل المباشر. تشابه بعض الهياكل الإنتاجية، مما يقلل من فرص التكامل. القيود الجمركية والإجرائية في بعض الفترات.

شهدت الفترة (2014–2024) محاولات لتعزيز الاستثمارات المشتركة، خصوصاً في قطاعات: السياحة، الصناعات الغذائية ، مواد البناء ، الخدمات ، إلا أن حجم الاستثمارات ظل دون الطموحات المعلنة، بسبب: تقلبات المناخ الاستثماري ، تحديات البيروقراطية الأوضاع الاقتصادية الداخلية في تونس خلال بعض المراحل

اما الأوضاع الاقتصادية الداخلية فقد شهدت مصر بعد 2014 تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي شملت تحرير سعر الصرف، وإعادة هيكلة الدعم، وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما أثر في أولوياتها الاقتصادية الخارجية، ودفعها إلى البحث عن شراكات إقليمية داعمة.

في المقابل واجه الاقتصاد التونسي تحديات مرتبطة بارتفاع معدلات البطالة، وتراجع النمو في بعض السنوات، إضافة إلى الضغوط المالية، ما أثر في قدرتها على توسيع نطاق التعاون الاقتصادي الخارجي.

يتضح أن المحددات الاقتصادية للعلاقات المصرية–التونسية خلال الفترة (2014–2024) اتسمت بوجود إرادة سياسية للتعاون، مقابل تحديات هيكلية واقتصادية حالت دون تحقيق شراكة اقتصادية متقدمة. وبالتالي، فإن تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين يتطلب معالجة المعوقات الإجرائية، وتعزيز التكامل في القطاعات الإنتاجية، وتفعيل الاتفاقيات الثنائية بصورة أكثر كفاءة.

رابعا_ المحددات الإقليمية :

شكّلت البيئة الإقليمية عاملاً حاسماً في توجيه مسار العلاقات المصرية–التونسية خلال الفترة (2014–2024)، ولا سيما في ظل التحولات التي شهدها النظام الإقليمي العربي بعد عام 2011. فقد أفرزت هذه التحولات تحديات أمنية وسياسية أعادت ترتيب أولويات السياسة الخارجية لكل من القاهرة وتونس، وكان في مقدمتها الأزمة الليبية وما ارتبط بها من توازنات عربية وإقليمية.

1: الأزمة الليبية

تُعد ليبيا عمقاً استراتيجياً مباشراً لكل من مصر وتونس، بحكم الجوار الجغرافي وتشابك المصالح الأمنية والاقتصادية. فمنذ تصاعد الأزمة الليبية عام 2014، تبنّت مصر مقاربة ترتكز على دعم مؤسسات الدولة الوطنية والحفاظ على وحدة الأراضي الليبية، انطلاقاً من اعتبارات الأمن القومي ومكافحة الإرهاب على حدودها الغربية (عبد السلام, 2018,ص 112-118). وفي المقابل، تأثرت تونس بشكل مباشر بتداعيات الأزمة، سواء من حيث تدفق اللاجئين أو التهديدات الأمنية والاقتصادية، الأمر الذي دفعها إلى تبني سياسة تقوم على دعم الحل السياسي والحوار بين الأطراف الليبية (الصادق, 2019,ص 74-80).

وقد أسهم هذا الإدراك المشترك لخطورة الأزمة في تعزيز التنسيق السياسي بين البلدين، سواء عبر اللقاءات الثنائية أو من خلال آليات التشاور الإقليمي، كما انعكس في توافقهما داخل جامعة الدول العربية بشأن دعم مسار التسوية السياسية ورفض التدخلات الخارجية التي من شأنها تعميق الانقسام الليبي (جامعة الدول العربية, 2014-2022).

2: التوازنات العربية

في إطار أوسع، تأثرت العلاقات المصرية–التونسية بطبيعة التوازنات داخل النظام العربي، الذي شهد حالة من الاستقطاب بعد 2011. فقد سعت مصر إلى استعادة دورها التقليدي في قيادة النظام العربي، مع التركيز على قضايا الأمن القومي العربي ومكافحة التنظيمات المتطرفة (أحمد, 2003, ص210-215) أما تونس، فقد اتجهت إلى تبني سياسة خارجية متوازنة، تقوم على عدم

الانخراط في المحاور الإقليمية المتصارعة، مع الحفاظ على علاقات إيجابية مع مختلف الأطراف العربية (الرديسي, 2016,ص 95-102).

ورغم اختلاف بعض المقاربات، فإن البلدين وجدا في التنسيق المشترك وسيلة لتعزيز الاستقرار الإقليمي، خاصة في القضايا التي تمس الأمن العربي المباشر. وقد تجلى ذلك في المواقف المشتركة داخل الأطر المؤسسية العربية، ولا سيما جامعة الدول العربية، التي شكلت منصة للتشاور السياسي وتنسيق المواقف.

يتضح أن المحددات الإقليمية، وفي مقدمتها الأزمة الليبية والتوازنات داخل النظام العربي، لعبت دوراً محورياً في رسم ملامح العلاقات المصرية–التونسية فقد دفعت التحديات الأمنية المشتركة البلدين إلى تعزيز التنسيق السياسي .

المبحث الثاني: العلاقات السياسية والدبلوماسية (2014–2024)

شهدت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية خلال الفترة 2014–2024 مساراً اتسم بالتقارب النسبي والتنسيق المستمر. وكان تبادل الزيارات بين قيادتي البلدين وكبار المسؤولين من أبرز مظاهر هذا التقارب السياسي. وشملت هذه الزيارات تبادلاً على المستويين الرئاسي والوزاري، بالإضافة إلى عقد لجان مشتركة للتشاور السياسي. وقد أسهمت هذه اللقاءات في تعزيز قنوات الاتصال المباشر وتنسيق المواقف بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، لا سيما الأزمة الليبية، والتعاون في مكافحة الإرهاب، ودعم العمل العربي المشترك.

بعد عام 2014، شهدت العلاقات المصرية التونسية زخماً جديداً على مستوى القيادة، حيث التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالرئيس التونسي المنتخب حديثاً الباجي قائد السبسي في كانون الثاني / يناير 2015 على هامش قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا. وتناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى المشاورات حول القضايا الإقليمية، لا سيما التطورات في ليبيا وسبل دعم الاستقرار في المنطقة العربية. وأكد الجانبان على أهمية تكثيف التنسيق السياسي والدبلوماسي بين القاهرة وتونس في المحافل الإقليمية والدولية، بما يسهم في دعم الأمن والاستقرار في المنطقة

وقد عكس هذا الاجتماع بداية مرحلة جديدة من التقارب السياسي بين البلدين بعد استكمال المتطلبات الدستورية في كل من مصر وتونس، مما ساهم في إعادة تنشيط قنوات التشاور السياسي وتبادل الزيارات الرسمية بين القيادتين.

استمر التنسيق السياسي طوال عام 2015، حيث التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالرئيس التونسي الباجي قائد السبسي على هامش القمة العربية السادسة والعشرين التي عُقدت في شرم الشيخ بمصر يومي 28 و29 اذار/مارس 2015. وتناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، بالإضافة إلى مناقشة التطورات الإقليمية، ولا سيما الأزمة الليبية وتزايد خطر المنظمات الإرهابية في المنطقة. وأكد الجانبان على أهمية تنسيق المواقف العربية المشتركة لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه المنطقة، وتعزيز التعاون بين القاهرة وتونس في مجالي الأمن ومكافحة الإرهاب (وزارة الخارجية المصرية, 2016,ص 114)

من بين آليات التشاور السياسي بين البلدين، اجتمعت اللجنة المشتركة للتشاور السياسي بين وزارتي الخارجية المصرية والتونسية في القاهرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. وناقش الاجتماع سبل تعزيز العلاقات الثنائية في المجالين السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى تنسيق المواقف بشأن القضايا الإقليمية والتحديات الأمنية في المنطقة. كما أكد الجانبان على أهمية تفعيل آليات التعاون المشترك وتكثيف التنسيق الدبلوماسي في المحافل العربية والدولية، بما يسهم في دعم الاستقرار الإقليمي وتعزيز العلاقات بين البلدين. (Tunisian Ministry, 2016, p 74)

خلال عام 2016، وفي إطار اللقاءات الثنائية، التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالرئيس التونسي الباجي قائد السبسي على هامش القمة السابعة والعشرين للاتحاد الأفريقي التي عُقدت في كيغالي، رواندا، في يوليو/تموز 2016. وتناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، بالإضافة إلى مشاورات حول عدد من القضايا الإقليمية، أبرزها تطورات الأزمة الليبية وسبل دعم الاستقرار في المنطقة. كما أكد الجانبان على أهمية استمرار التنسيق السياسي بين القاهرة وتونس في إطار الأطر الأفريقية والعربية، بما يُسهم في مواجهة التحديات الأمنية وتعزيز التعاون بين البلدين(Tunisian Ministry, 2016, p 74)

في سياق تعزيز التشاور السياسي بين مصر وتونس، استقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016، بحضور وزير الخارجية المصري سامح شكري. وتناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات، بالإضافة إلى

تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الإقليمية، ولا سيما تطورات الأزمة الليبية. وأكد الجانبان على أهمية دعم الحل السياسي والحفاظ على وحدة الدولة الليبية ومؤسساتها. كما شدد اللقاء على ضرورة استمرار التنسيق والتشاور بين القاهرة وتونس في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة العربية.(رئاسة الجمهورية المصرية, 2016,ص 2)

في إطار الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية، استضافت القاهرة اجتماعاً تشاورياً عام 2017 جمع مسؤولين ودبلوماسيين من مصر وتونس لمناقشة سبل دعم الحوار الليبي الليبي وتعزيز التنسيق الإقليمي لتحقيق الاستقرار في ليبيا. وأكد المشاركون على أهمية دعم المؤسسات الوطنية الليبية والحفاظ على وحدة الأراضي الليبية، مع تكثيف التعاون الأمني بين دول الجوار لمواجهة التحديات المتعلقة بالإرهاب والهجرة غير النظامية. (وزارة الخارجية المصرية, 2018, ص145)

عُقد اجتماع ثلاثي في تونس في فبراير/شباط 2017، ضم وزراء خارجية مصر وتونس والجزائر، في إطار المبادرة الثلاثية لدول الجوار الليبي. وناقش الاجتماع تطورات الأزمة الليبية وسبل دعم العملية السياسية وفقاً لاتفاق الصخيرات. كما أكد الوزراء على ضرورة الحفاظ على وحدة ليبيا ورفضوا أي تدخل أجنبي في شؤونها (عبد السلام, 2019,ص 118)

استضافت القاهرة في مايو/أيار 2017،اجتماعاً ثلاثياً لوزراء خارجية مصر وتونس والجزائر، كمتابعة للمبادرة الثلاثية بشأن ليبيا. وركز الاجتماع على دعم الحوار بين الأطراف الليبية وتنسيق الجهود الدبلوماسية الإقليمية لاستعادة الاستقرار في البلاد (وزارة الخارجية المصرية, 2018,ص 148)

التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، على هامش قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2017، حيث ناقش الجانبان سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتكثيف التنسيق السياسي بشأن القضايا الإقليمية، ولا سيما الأزمة الليبية ومكافحة الإرهاب في المنطقة. (African Union, 2017,p 23)

قام وزير الخارجية المصري سامح شكري بزيارة رسمية إلى تونس في مارس 2018، حيث عقد اجتماعات مع مسؤولين تونسيين لمناقشة سبل تعزيز التعاون الثنائي، بالإضافة إلى التشاور بشأن التطورات في ليبيا والتحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي. (وزارة الخارجية المصرية, 2019, ص133)

التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالرئيس التونسي الباجي قائد السبسي على هامش القمة الأفريقية التي عقدت في نواكشوط في يوليو 2018، حيث ناقش الجانبان سبل تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز التنسيق السياسي بشأن القضايا الإقليمية (African Union, 2018,p 31) كما قام الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي بزيارة رسمية إلى القاهرة في مارس/آذار 2019، حيث التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي، وناقش الجانبان سبل تطوير العلاقات الثنائية وتكثيف التعاون السياسي والأمني، إضافة إلى بحث تطورات الأزمة الليبية (الهيئة العامة للاستعلامات, 2019,ص 54)

التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالرئيس التونسي المنتخب حديثاً قيس سعيد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك عام 2019، حيث أكد الجانبان على أهمية تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز التنسيق بشأن القضايا الإقليمية. (United Nations, 2019, p76)

قام وزير الخارجية المصري سامح شكري بزيارة إلى تونس في شباط /فبراير 2020، حيث أجرى مشاورات سياسية مع مسؤولين تونسيين حول تعزيز العلاقات الثنائية والتطورات الإقليمية (وزارة الخارجية المصرية, 2021,ص 121)

شارك الرئيسان المصري والتونسي في القمة الإفريقية الافتراضية عام 2020، حيث جرى لقاء تشاوري بينهما تناول سبل تعزيز التعاون الإفريقي والتنسيق في القضايا الإقليمية (African Union, 2020,)

شهد شه كانون الاول / ديسمبر 2020 مشاورات سياسية بين مصر وتونس بشأن تطورات وقف إطلاق النار في ليبيا، حيث أكد البلدان دعمهما للعملية السياسية والحفاظ على وحدة ليبيا (International Crisis Group, 2021, p27)

قام الرئيس التونسي قيس سعيد بزيارة رسمية إلى القاهرة في اذار / مارس 2021، حيث التقى بالرئيس عبد الفتاح السيسي وناقش سبل تطوير العلاقات الثنائية والتنسيق بشأن التطورات في الأزمة الليبية (الهيئة العامة للاستعلامات, 2021,ص 6)

أجرى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اتصالاً هاتفياً مع الرئيس التونسي قيس سعيد في تموز/ يوليو 2021 عقب إعلان الأخير عن إجراءات سياسية، أكد خلالها دعم مصر لاستقرار تونس وأمنها. (وزارة الخارجية المصرية, 2022, ص139)

شهد شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2021 اجتماعاً بين وزير الخارجية المصري سامح شكري ونظيره التونسي في القاهرة لمناقشة تعزيز العلاقات الثنائية وتنسيق المواقف السياسية (وزارة الخارجية المصرية, 2022,ص 144)

قام وزير الخارجية المصري سامح شكري بزيارة رسمية إلى تونس في شباط/ فبراير 2022، حيث عقد اجتماعات مع مسؤولين تونسيين لمناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية والتنسيق بشأن القضايا الإقليمية(وزارة الخارجية المصرية, 2022,ص 126)

التقى الرئيسان المصري والتونسي على هامش القمة الأفريقية في حزيران / يونيو 2022، حيث ناقشا تعزيز العلاقات الثنائية والتنسيق بشأن القضايا الإقليمية (African Union, 2022, p25)

في إطار التنسيق السياسي المستمر ، التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالرئيس التونسي قيس سعيد في 22 حزيران /يونيو 2023 في باريس، على هامش القمة الدولية للميثاق المالي العالمي الجديد التي استضافتها فرنسا. وتناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين القاهرة وتونس بشأن القضايا العربية والأفريقية، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة. (رئاسة الجمهورية المصرية, 2023,ص 2)

عُقدت الدورة الخامسة عشرة للجنة الاستشارية السياسية بين مصر وتونس في القاهرة بتاريخ 8 آب / أغسطس 2023، برئاسة وزير الخارجية المصري سامح شكري ونظيره التونسي نبيل عمار. وناقش الاجتماع سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات، بالإضافة إلى تبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، لا سيما تطورات الأزمة الليبية، والتحديات الأمنية في المنطقة، وأهمية تكثيف التنسيق والتشاور بين القاهرة وتونس في الأطر العربية والأفريقية والدولية لخدمة الاستقرار الإقليمي وتعزيز العمل العربي المشترك. كما أكد الجانبان على أهمية استمرار آلية التشاور السياسي

بشكل دوري للنهوض بالعلاقات الثنائية وتطويرها في مختلف المجالات (وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج, 2023,ص 2)

يوضح تواتر الزيارات والاجتماعات الرسمية تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين.

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية بين البلدين (2014–2024)

شكّلت العلاقات الاقتصادية بين مصر وتونس أحد المحاور المهمة في مسار العلاقات الثنائية خلال الفترة (2014–2024)، إلا أنها لم ترقَ إلى مستوى الإمكانات المتاحة لكلا البلدين، رغم توافر الإرادة السياسية والأطر المؤسسية الداعمة للتعاون.

وترتبط مصر مع تونس اقتصاديا بأكثر من 20 اتفاقية تستوعب كافة المجالات، منها ما هو فـي إطار ثنائي، ومنها ما هو في إطار إقليمي عربي وإفريقي، تهدف جميعها إلى تنشيط حركة التجارة البينية والاستثمارات المشتركة والتصدير والسياحة وغيرها. واهمها ثلاث اتفاقيات رئيسية تتحكم في العلاقات المصرية التونسية : (وزارة التجارة والصناعة المصرية, 2019,ص 95)

_اتفاق التبادل التجاري الحر الموقع بين البلدين في 1998/3/5، الذي يتضمن قوائم سلبية للسلع المتبادلة، ولا يلجأ إليه رجال الأعمال الآن في البلدين نظراً لاستفادتهم من الإعفاءات الكاملة الممنوحة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

_اتفاق أغادير الموقع بين مصر وتونس والمغرب والأردن والموقع في 2004/2/25، والذي يمنح إعفاءات كاملة بين الدول الأعضاء بالاتفاقية، بالإضافة إلى مبدأ تراكم المنشآت لمدخلات السلع المتبادلة وإمكانية تصديرها إلى الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة بين هذه الدول والإتحاد الأوروبي.

_اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من 2005/1/1.

وفى ايلول / سبتمبر 2015 تم التوقيع على 16 مذكرة تفاهم، وبرنامجا تنفيذيا للتعاون بين مصر وتونس، إضافة إلى محضر اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للجنة العليا المشتركة بين البلدين، كما تم الاتفاق على تمديد العمل بعدد من الوثائق الموقعة سابقاً لأعوام جديدة. (سالي, 2016)

وتغطي الوثائق والاتفاقيات القانونية الموقّعة بين البلدين أغلب مجالات التعاون، وقد شكل انعقاد الدورة 15 للجنة العليا المشتركة بتونس يوم 8 ايلول /سبتمبر 2015 فرصة لمزيد تعزيز الإطار القانوني وإثرائه من خلال التوقيع على 16 وثيقة قانونية جديدة (الهيئة العامة للاستعلامات, 2019, 73)

وتتمثل أهم الصادرات المصرية إلى تونس في المنتجات البترولية، والأقمشة القطنية، والحديد والصلب، مواد البناء، والأجهزة الكهربائية، والمصنوعات البلاستكية والزجاجية. والسلع الغذائية. وتتمثل أهم الصادرات التونسية إلى مصر في المنتجات الكيماوية، ولوازم السيارات والجرارات، والمنتجات الورقية، والأجهزة الكهربائية، والمنتجات الخزفية. (عبد العليم, 2021, د.ص) ويميل الميزان التجاري غالباً لصالح مصر.

وبلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين مصر وتونس العام الماضي 2015 بأكمله بلغ 3. 234 مليون دولار، منها 1. 160 مليون دولار صادرات مصرية و1. 74 مليون دولار واردات مصرية من تونس، مشيرة الى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل الى اعلى معدلاته عام 2012، عندما كانت مصر تصدر موادا بترولية الى تونس حيث وصل حجم التبادل بينهما الى 340 مليون دولار منها 255 مليون صادرات مصرية.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وتونس 223 مليون دولار في 2016 ، بواقع 173 مليون صادرات مصرية و 50 مليون دولار واردات، وفقا لبيانات رسمية مصرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, 2017,ص 34)

أن التبادل التجاري بين البلدين في زيادة متواصلة حيث كان في 223 مليون دولار في 2016 قبل أن يزيد إلى 405.8 مليون دولار في 2017، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, 2017,ص 34) ثم وصل إلى 486.3 مليون دولار في عام 2018، منها 427.3 مليون دولار صادرات مصرية و59 مليون دولار واردات من تونس، مسجلا فائضا في الميزان التجاري يصل إلى 368.3 مليون دولار لصالح مصر. وارتفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتونس في عام 2019 ليصل إلى 572.3 مليون دولار،

كشف تقرير لجهاز التمثيل التجاري عن أن إجمالي حجم التبادل التجاري بين مصر وتونس خلال عام 2020 نحو 314.5 مليون دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية نحو 260.4 مليون دولار، كما بلغت قيمة الواردات نحو 54.1 مليون دولار

وفي عام 2021 بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري نحو 370–400 مليون دولار أمريكي يميل الميزان التجاري لصالح مصر حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى تونس نحو 230–250 مليون دولار أمريكي، اما قيمة الواردات المصرية من تونس بلغت نحو 120–140 مليون دولار أمريكي.

شهد عام 2022 تحسنًا نسبيًا في حجم التجارة مقارنةً بعام 2021، مدفوعًا بتعافي سلاسل الإمداد بعد جائحة كوفيد–19 وارتفاع أسعار بعض السلع عالميًا. حيث بلغ إجمالي التبادل التجاري نحو 427 مليون دولار أمريكي في عام 2022.و بلغت قيمة الصادرات المصرية لـ تونس بنحو 307 ملايين دولار و الواردات المصرية من تونس بنحو 120 مليون دولار.

بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2024 نحو 434.5 مليون دولار بزيادة قدرها 15.4% مقارنة بعام 2023 من ضمنها صادرات مصرية بلغت 379.9 مليون دولار خلال عام 2024 في حين بلغت 325.9 في عام 2023 بزيادة قدرها 16.5 %

ثانيا_ الاستثمارات المتبادلة .

تُعدّ الاستثمارات المتبادلة أحد أهم مؤشرات عمق العلاقات الاقتصادية بين مصر وتونس، إذ تمثل انتقالاً من مستوى التبادل التجاري التقليدي إلى مستوى الشراكة الإنتاجية طويلة الأمد. وقد استند التعاون الاستثماري بين البلدين إلى إطار قانوني منظم، أبرزُه اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة، إضافة إلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، وما انبثق عنهما من آليات مؤسسية عبر اللجان المشتركة.

شهدت السنوات التي أعقبت 2014 اهتماماً مصرياً متزايداً بالسوق التونسية، خاصة في قطاعات: مواد البناء والصناعات الهندسية ، الصناعات الغذائية ، الخدمات اللوجستية ، بعض الأنشطة السياحية

من بين الاستثمارات المصرية في تونس توقيع شركة "يونيون إير" (Unionaire) المصرية في عام 2017 اتفاقية لإنشاء مصنع لها في مدينة سوسة التونسية لإنتاج الأجهزة المنزلية، ولا سيما أجهزة التكييف

والبوتاجازات. وقد قُدّرت قيمة الاستثمارات الأولية للمشروع بنحو 10 ملايين دولار، على أن يوجَّه إنتاج المصنع لتغطية احتياجات السوق التونسية إضافة إلى التصدير إلى أسواق شمال وغرب أفريقيا، في إطار توجّه الشركات المصرية إلى توسيع حضورها الصناعي في الأسواق الإفريقية. ويعكس هذا المشروع أحد مظاهر تطور التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، وسعي الجانبين إلى تعزيز الشراكات الصناعية والاستفادة من الموقع الاستراتيجي لتونس كبوابة للأسواق الإفريقية والأوروبية

شهدت الاستثمارات المتبادلة بين مصر وتونس نموًا ملحوظًا ، حيث بلغت قيمة الاستثمارات التونسية في مصر نحو 802 مليون دولار خلال عام 2018، وهو ما يعكس نشاط نحو 312 شركة تونسية تعمل في عدد من القطاعات الاقتصادية، من بينها الخدمات والصناعة والسياحة والزراعة. ويُتوقع أن تشهد هذه الاستثمارات مزيدًا من النمو في ظل قانون الاستثمار المصري الجديد ولائحته التنفيذية الذي يهدف إلى توفير بيئة استثمارية أكثر جاذبية من خلال تقديم تسهيلات وحوافز للمستثمرين الأجانب. وفي المقابل، بلغ حجم الاستثمارات المصرية في تونس نحو 2.2 مليون دولار، تمثلت في عدد محدود من المشروعات الصناعية، من بينها مصنع للتبغ وآخر للأثاث إضافة إلى استثمارات في قطاع الأجهزة الكهربائية، وهو ما يعكس وجود فرص واسعة لتطوير التعاون الاستثماري بين البلدين خلال المرحلة المقبلة.

المبحث الرابع: التعاون الاقليمي والأمني

يشكّل التعاون الأمني والإقليمي أحد المرتكزات الأساسية في العلاقات المصرية–التونسية، خاصة في ظل التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام 2011. وقد فرضت التحديات المشتركة، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب، والأزمة الليبية، وتصاعد تهديدات الجماعات المتطرفة، ضرورة تعزيز التنسيق بين البلدين على المستويين الثنائي والإقليمي.

أولا: التنسيق بشأن الأزمة الليبية :

شكّلت الأزمة الليبية منذ عام 2014 أحد أبرز محددات العلاقات المصرية–التونسية، نظراً لكون ليبيا تمثل عمقاً استراتيجياً وأمنياً مباشراً لكلا البلدين. فمصر ترتبط بحدود برية طويلة مع ليبيا من الجهة الغربية، كما ترتبط تونس بحدود مباشرة معها من الجهة الشرقية، الأمر الذي جعل أي تدهور أمني في الداخل الليبي

ينعكس بصورة مباشرة على أمنهما القومي. وقد اثر تطور الصراع الليبي على مسار العلاقات الثنائية في عدة مستويات، أمنية وسياسية واقتصادية.

شهدت ليبيا منذ الإطاحة بنظام القذافي انفلاتا أمنيا وانقساما سياسيا ، مما شكل عام 2014 ما يعرف بالأزمة الليبية التي اطرافها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس معترف بها دوليا، ويقودها فائز السراج. و الحكومة المؤقتة التي انبثقت عن برلمان طبرق في سبتمبر/أيلول 2014، وتوجد بمدينة البيضاء شرقي البلاد، ويترأسها عبد الله الثني. فمنذ بداية الانقسام السياسي بين الشرق الليبي الذي يسيطر عليه اللواء المتقاعد خليفة حفتر وقواته، ويضم مجلس النواب والحكومة التابعة له. وبين غرب ليبيا الذي يضم حكومة طرابلس والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي، بالإضافة إلى قوى مسلحة متعددة ، و بعد انطلق اللواء خليفة حفتر بعد منتصف عام 2014 "عملية الكرامة"، رسخ الانقسام في المؤسسات الحاكمة بين معسكر الشرق الليبي الذي يقوده حفتر، ومعسكر الغرب ممثلًا في حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا والمدعومة من تركيا

مع اندلاع الصراع المسلح بين حكومتي طرابلس وطبرق، تبنّت مصر موقفًا داعمًا لمجلس النواب الليبي في طبرق والجيش الوطني الليبي. اما تونس فقد أعلنت الحياد الإيجابي ودعت إلى الحوار السياسي.

استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي في 2015/5/6 رضا بلحاج مدير الديوان الرئاسي التونسي، حيث تناول اللقاء بحث آخر التطورات والمستجدات على الساحة الإقليمية، حيث توافقت رؤى الجانبين بشأن أهمية تكاتف جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب ، ولا سيما الرؤية المصرية إزاء الموقف في ليبيا، مشيدًا بدور مصر في تحقيق الأمن والاستقرار ليس فقط على الساحة الداخلية وإنما كذلك في منطقتيّ الشرق الأوسط والمتوسط.

و استقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في 2015/10/4 الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، تناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية، فضلا عن مناقشة عدد من القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها الأزمة الليبية كما اتفق الجانبان على دفع آليات التنسيق والتشاور على جميع المستويات من أجل مواجهة مخاطر الإرهاب ، وعودة الأمن والاستقرار إلى ليبيا

في 2016/12/19 استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي خميس الجهيناوي وزير خارجية الجمهورية التونسية، وذلك بحضور سامح شكري وزير الخارجية، بالإضافة إلى سفير تونس بالقاهرة، حيث نقل وزير خارجية تونس تحيات الرئيس التونسي "الباجي قائد السبسي" إلى الرئيس المصري ، وأكد على اعتزاز تونس بما يربطها بمصر من علاقات متميزة ووثيقة، مشيرًا إلى أهمية العمل على تطويرها وتنميتها في جميع المجالات. كما أوضح وزير الخارجية التونسي حرص بلاده على الاستمرار في التشاور والتنسيق مع مصر حول القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وفى مقدمتها الوضع في ليبيا الشقيقة وسبل دعم جهود استعادة الأمن والاستقرار هناك، وذلك في ضوء التأثيرات المباشرة للتطورات في ليبيا على مصر وتونس بوصفهما دولتي جوار مباشر،

انخرط مصر وتونس ودول الجوار الليبي والدول المعنية بالملف الليبي في مسارات دبلوماسية متعددة، سواء عبر المؤتمرات الدولية الكبرى أو ضمن آلية دول الجوار، أو من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية. وتُظهر هذه المؤتمرات أن مصر وتونس التقتا عند ثوابت أساسية تتمثل في الحفاظ على وحدة الدولة الليبية، ودعم المسار السياسي، ورفض التدخلات الأجنبية.

مثّل مؤتمر باريس 2017 أول محاولة واسعة لجمع الفرقاء الليبيين بعد تعثر اتفاق الصخيرات. شاركت مصر بتمثيل وزاري رفيع، فيما شاركت تونس على مستوى رئاسة الجمهورية، وقد أكدت مخرجات المؤتمر على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، ، والحفاظ على وحدة المؤسسات الليبية. وقد دعمت مصر مبدأ توحيد المؤسسة العسكرية، باعتباره شرطًا للاستقرار، بينما شددت تونس على أولوية التوافق السياسي الشامل وعدم إقصاء أي طرف.

كما شاركت مصر بوفد رفيع المستوى، و شاركت تونس برئاسة الجمهورية في مؤتمر باليرمو في ايطاليا 12–13 تشرين الثاني /نوفمبر 2018وقد ركز المؤتمر على إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية الليبية، وتعزيز المسار الأممي.

اتسم الموقف المصري بدعم واضح لدور الجيش الوطني الليبي في مكافحة التنظيمات المسلحة، في حين شددت تونس على ضرورة عدم عسكرة الحل السياسي. ويكشف هذا التباين عن اختلاف في أدوات المعالجة، دون اختلاف في الهدف النهائي المتمثل في استقرار ليبيا.

يُعد مؤتمر برلين الأول في 19 كانون الثاني /يناير 2020 محطة مفصلية في مسار الأزمة، إذ جمع القوى الدولية والإقليمية المؤثرة، بما فيها مصر وتونس على مستوى رئاسة الجمهورية

أكد البيان الختامي على: الالتزام بحظر السلاح. تثبيت وقف إطلاق النار. دعم المسار السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى أهمية دور دول الجوار، ومنها مصر وتونس، في تثبيت مخرجات المؤتمر

مثّل حضور الرئيسين المصري والتونسي مؤشرًا على إدراك استراتيجي مشترك بخطورة التصعيد العسكري آنذاك، خاصة مع اشتداد المعارك حول طرابلس.

عُقد مؤتمر برلين الثاني في23 حزيران / يونيو 2021 بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الليبية. شاركت مصر وتونس على مستوى وزراء الخارجية وركز المؤتمر على: إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة. دعم إجراء الانتخابات و توحيد المؤسسات السيادية. دعمت مصر بشكل واضح مسألة تفكيك الميليشيات وخروج العناصر الأجنبية، فيما ركزت تونس على دعم العملية الانتخابية وضمان قبول نتائجها.

شارك الرئيسان المصري والتونسي في مؤتمر باريس 12 تشرين الثاني /نوفمبر 2021، الذي جاء تمهيدًا للانتخابات الليبية

أكد المؤتمر على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها في كانون الاول/ديسمبر 2021. احترام السيادة الليبية أبرزت القاهرة أهمية إنهاء الوجود العسكري الأجنبي، بينما ركزت تونس على التوافق الوطني ومنع الانقسام المؤسسي. (فرحات, 2021, د.ص)

إلى جانب المؤتمرات الدولية ، مثّلت آلية دول الجوار إطارًا إقليميًا مهمًا للتنسيق بين مصر وتونس والجزائر. وقد عُقدت اجتماعات دورية منذ 2014، وتكثفت بعد 2017.[9] تكمن اهمية اجتماعات دول الجوار في تقريب وجهات النظر بين الدول المتأثرة مباشرة بالأزمة و التنسيق الأمني الحدودي. ودعم المسار الأممي من منظور إقليمي.

وبذلك لعبت مصر دورًا محوريًا في الدفع نحو توحيد المؤسسة العسكرية، في حين عملت تونس على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع مختلف الأطراف الليبية.

ثانياً: التنسيق حول مكافحة الإرهاب والتطرف :

اتجه البلدان بعد 2014 إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، عبر: تبادل المعلومات الاستخباراتية بين تونس ومصر حول مكافحة الارهاب التنسيق الأمني في مواجهة التنظيمات المتطرفة

ولقاءات وزراء داخلية البلدين ، ففي نيسان/ أبريل 2015 التقى وزير الداخلية المصري اللواء مجدي عبد الغفار مع وزير الداخلية التونسي ناجم الغرسلي في اجتماعات اللجنة الأمنية المشتركة. حيث تم تبادل المعلومات حول المقاتلين العائدين من ليبيا. ومكافحة تهريب السلاح عبر الحدود الليبية. ودعم التعاون في التدريب الأمني (جريدة الشرق الأوسط, 2015,ص 7)

وبعد سنتين في شباط / فبراير 2017 خلال زيارة رسمية لتعزيز التعاون الأمني في تونس التقى اللواء مجدي عبد الغفار وزير الداخلية المصري مع وزير الداخلية التونسي الهادي مجدوب. وكانت محاور اللقاء حول مكافحة الإرهاب العابر للحدود والتنسيق في المحافل العربية تبادل الخبرات في تفكيك الخلايا الإرهابية

وخلال لقاء في تموز/يوليو2019 في القاهرة بين وزير الداخلية المصري اللواء محمود توفيق مع وزير الداخلية التونسي هشام الفراتي . تم خلال الاجتماع توقيع محضر تعاون أمني. وتطوير آليات الاتصال المباشر بين الأجهزة المختصة. و متابعة تحركات العناصر الإرهابية في ليبيا (وكالة تونس أفريقيا للأنباء (TAP), 2021)

شارك وزير الداخلية المصري محمود توفيق ووزير الداخلية التونسي توفيق شرف الدين في اجتماع اللجنة العليا المشتركة في القاهرة في ايار/مايو 2021 وناقش المجتمعون دعم الاستقرار في ليبيا و مكافحة الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالإرهاب. وتأمين الحدود والمنافذ (وكالة تونس أفريقيا للأنباء, 2023,ص 1)

ولتعزيز التعاون الامني بين البلدين قام وزير الداخلية المصري محمود توفيق بزيارة رسمية الى تونس في تشرين الاول / نوفمبر 2023 وفي اللقاء مع وزير الداخلية التونسي كمال الفقي. تم تبادل قوائم المطلوبين الاتفاق التعاون في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. و مكافحة الهجرة غير النظامية.

وقبل ذلك شارك الوزيرين في اجتماعات وزراء الداخلية العرب المنعقدة بتونس فـي 2023/3/1 ضمن في فعاليات الدورة الـ40 لمجلس وزراء الداخلية العرب

أظهرت لقاءات وزراء الداخلية المتعاقبة أن التعاون لم يكن ظرفياً، بل اتخذ طابعاً مؤسسياً عبر اللجان المشتركة ومحاضر التعاون الأمني، وعليه، يمكن القول إن التنسيق الأمني المصري–التونسي مثّل ركيزة أساسية في حماية الأمن القومي للبلدين، وأسهم في تعزيز الاستقرار الداخلي والإقليمي.

الخاتمة:

اهتم البحث بدراسة العلاقات المصرية–التونسية خلال المدة (2014–2024) وتبين أن هذه العلاقات ، انتقل من مرحلة إعادة ترتيب الاوضاع الداخلية عقب التحولات السياسية في البلدين ، إلى مرحلة التنسيق السياسي ، خاصة في القضايا الإقليمية وفي مقدمتها الأزمة الليبية.

ففي البعد السياسي، حافظت القاهرة وتونس على قنوات اتصال دائمة على مستوى الرئاسة ووزارات الخارجية، وعكست اللقاءات الثنائية والمشاورات الدورية إدراكًا مشتركًا لأهمية استقرار الإقليم المغاربي–المشرقي. ورغم وجود تباينات نسبية في مقاربة بعض الملفات، لاسيما في السنوات الأولى للأزمة الليبية، فإن هذه الاختلافات لم تتحول إلى خلافات جوهرية، بل بقيت ضمن إطار التنوع في الأدوات مع وحدة الهدف، والمتمثل في الحفاظ على وحدة الدولة الليبية ورفض التدخلات الخارجية.

أما في البعد الأمني، فقد فرضت التحديات المشتركة—وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب وضبط الحدود ومنع تدفق السلاح والعناصر المسلحة—حاجة ملحّة إلى تنسيق مستمر. وأسهمت آلية دول الجوار الليبي والاجتماعات متعددة الأطراف في بلورة أرضية مشتركة بين البلدين، عززت من مفهوم الأمن الإقليمي الجماعي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ورغم أن حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة لم يبلغ مستوى الطموح، فإن السنوات الأخيرة شهدت محاولات لإعادة تنشيط التعاون الاقتصادي، عبر اللجان المشتركة والاتفاقيات الثنائية، بما يعكس إدراكًا لأهمية البعد الاقتصادي كركيزة لاستدامة العلاقات السياسية.

ويمكن استخلاص النتائج الرئيسة:

1. أن العلاقات المصرية–التونسية خلال المدة (2014–2024) اتسمت بالاستقرار النسبي رغم المتغيرات الإقليمية الحادة.
2. أن الملف الليبي كان العامل الأكثر تأثيرًا في صياغة مسار التنسيق السياسي بين البلدين.
3. أن آليات التعاون الإقليمي، خاصة إطار دول الجوار، أسهمت في تعزيز العمل المشترك.
4. أن البعد الاقتصادي ما يزال يحتاج إلى تطوير مؤسسي أعمق ليواكب مستوى التنسيق السياسي. وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن العلاقات المصرية–التونسية دخلت بحلول عام 2024 مرحلة من الشراكة الإقليمية المرنة، القائمة على تقاطع المصالح وتوازن الأولويات، مع قابلية للتطور نحو مستويات أوسع من التكامل السياسي والاقتصادي، إذا ما توافرت الإرادة السياسية في البلدين.

قائمة المصادر والمراجع:

- **المصادر العربية**

1. أحمد يوسف أحمد، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
2. جامعة الدول العربية، *قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأن ليبيا*، القاهرة، دورات مختلفة (2014–2022).
3. جامعة الدول العربية، التقرير الاستراتيجي العربي 2019–2020 (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2020).
4. جريدة الشرق الأوسط، مصر وتونس تبحثان تعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، العدد 13262، لندن، 16 أبريل 2015.
5. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **العلاقات الاقتصادية بين مصر وتونس**)القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017).
6. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **العلاقات الاقتصادية بين مصر وتونس**)القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018).
7. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، (القاهرة، 2022).
8. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية 2022 (القاهرة،2023).
9. حسن نافعة، السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 30 يونيو (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018)
10. حمادي الرديسي، الديمقراطية والتحول السياسي في تونس، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
11. رئاسة الجمهورية المصرية، "الرئيس عبد الفتاح السيسي يستقبل وزير الشؤون الخارجية التونسي خميس الجهيناوي"، بيان رسمي، القاهرة، 19 ديسمبر 2016، منشور في: الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.
12. رئاسة الجمهورية المصرية، "لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الرئيس التونسي قيس سعيّد على هامش قمة ميثاق التمويل العالمي الجديد في باريس"، بيان رسمي، 22 يونيو 2023، منشور في: الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

13. الصادق بلعيد، *التحولات السياسية في تونس بعد الثورة*، تونس: دار سوتيميديا، 2019.

14. صحيفة اليوم السابع ،العدد الصادر في 2017/4/5.

15. صحيفة اليوم السابع ،العدد الصادر في20 تشرين الاول /أكتوبر 2025 .

16. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة، 1998)، ص 44–50.

17. محمد عبد السلام، السياسة الخارجية المصرية بعد 30 يونيو، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018.

18. محمد عبد السلام، العلاقات المصرية التونسية في ظل التحولات الإقليمية (القاهرة: مركز الدراسات العربية، 2019).

19. محمد فايز فرحات (محرر)، الأزمة الليبية وتداعياتها الإقليمية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021).

20. المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، السياسة الخارجية التونسية بعد 2011 (تونس، 2022).

21. موقع الحصري سياسة، لقاء بين السبسي والسيسي في القمة الافريقية، في 2015/1/30 ، متاح على الرابط:

22. الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية التونسية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2019).

23. الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية التونسية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2019).

24. الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية التونسية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2019).

25. الهيئة العامة للاستعلامات، زيارة الرئيس التونسي إلى مصر (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2021).

26. وزارة التجارة والصناعة المصرية، تقرير العلاقات الاقتصادية المصرية مع الدول العربية (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، 2019).

27. وزارة التجارة والصناعة المصرية، تقرير العلاقات الاقتصادية المصرية مع الدول العربية (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، 2019).

28. وزارة الخارجية المصرية، **التقرير السنوي للسياسة الخارجية المصرية 2015**)القاهرة: وزارة الخارجية، 2016).

29. وزارة الخارجية المصرية، التقرير السنوي للسياسة الخارجية المصرية 2017 (القاهرة: وزارة الخارجية، 2018).

30. وزارة الخارجية المصرية، التقرير السنوي للسياسة الخارجية المصرية 2017 (القاهرة: وزارة الخارجية، 2018).

31. وزارة الخارجية المصرية، التقرير السنوي للسياسة الخارجية المصرية 2018 (القاهرة: وزارة الخارجية، 2019).

32. وزارة الخارجية المصرية، التقرير السنوي للسياسة الخارجية المصرية 2020 (القاهرة: وزارة الخارجية، 2021).

33. وزارة الخارجية المصرية، التقرير السنوي للسياسة الخارجية المصرية 2021 (القاهرة: وزارة الخارجية، 2022).

34. وزارة الخارجية المصرية، التقرير السنوي للسياسة الخارجية المصرية 2021 (القاهرة: وزارة الخارجية، 2022).

35. وزارة الخارجية المصرية، التقرير السنوي للسياسة الخارجية المصرية 2022 (القاهرة: وزارة الخارجية، 2023).

36. وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، بيان حول انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة التشاور السياسي التونسية–المصرية، تونس، 8 أغسطس 2023.

37. وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، توقيع محضر تعاون أمني بين مصر وتونس،7/15/ 2019.

38. وكالة تونس أفريقيا للأنباء (TAP)، انعقاد اللجنة العليا المشتركة التونسية المصرية بالقاهرة، 5/11/ 2021.

39. وكالة تونس أفريقيا للأنباء، بحث تعزيز التعاون الأمني بين تونس ومصر، 2023.

- **المصادر الأجنبية**

1. African Development Bank, North Africa Economic Outlook 2018 (Abidjan: AfDB Publications, 2018)
2. African Union, African Union Summit Report 2022 (Addis Ababa: African Union Commission, 2022)
3. African Union, Assembly of the African Union: Thirty-First Ordinary Session (Addis Ababa: African Union Commission, 2017)
4. African Union, Extraordinary Virtual Summit Report 2020 (Addis Ababa: African Union Commission, 2020)
5. African Union, Thirty-First Ordinary Session of the Assembly of the African Union, Nouakchott 2018 (Addis Ababa: African Union Commission, 2018)
6. European Commission, EU–Tunisia Relations and Regional Cooperation (Brussels: European Commission, 2019)
7. International Crisis Group, Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia (Brussels: ICG Report No. 177, 2016)
8. International Crisis Group, Libya's Fragile Ceasefire (Brussels: ICG Report, 2021)
9. International Crisis Group, The Libyan Crisis and Regional Security (Brussels: ICG Report, 2017)

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

10. Karim Mezran and Arturo Varvelli, The Dynamics of the Mediterranean: Geopolitics and Security Challenges (Rome: Istituto Affari Internazionali, 2017)

11. Tunisian Ministry of Foreign Affairs, Annual Report of Tunisian Foreign Policy 2015 (Tunis: Ministry of Foreign Affairs, 2016)

12. United Nations, General Assembly Official Records, 74th Session (New York: United Nations, 2019)

13. Wolfram Lacher, Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict (London: I.B. Tauris, 2020)

14. World Bank, Middle East and North Africa Economic Developments Report (Washington: World Bank, 2021)